

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨١٧**

الخميس ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورينتس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدَّم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1244000 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ۱۰/۱۰.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقريـر المرحلي الثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)

الرئيس (تكلم بالإسـبانية): بموجب المادة ۳۷ من النظام الداخلـي المؤقـت للمجلـس، أدعـو ممثل كـوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبـدأ مجلـس الأمـن الآن نظـره في البنـد المـدرج في جدول أعماله.

معـروض على أعضاء المجلـس الوثيقة S/2012/581 التي تتضمـن نص مشـروع قرار قدمته فرنسـا والمملكـة المتحدة لبريطانيـا العظمـى وأيرلنـدا الشـمالية والولايـات المتحـدة الأمريكية.

أود أن اسـترعي انتبـاه أعضـاء المجلـس إلى الوثيقـة S/2012/506، الـتي تتضمـن التقرير المرحلـي الثلاثين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أفهـم أن المجلـس مسـتعد للشـروع في التصويت على مشـروع القـرار المعـروض عليه. سـأطرح مشـروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسـي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغـو، جنـوب أفريقيـا، الصـين، غواتيمالا، فرنسـا، كولومبيـا، المغـرب، المملكة المتحـدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيـس (تكلـم بالإسـبانية): نتيجـة التصويـت ١٥ صوتا مؤيـدا. اعتمـد مشـروع القـرار بالإجمـاع بوصفـه القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السـيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في عطلة نهاية الأسـبوع الماضي، شـهد الجزء الغربي من كوت ديفوار أعمـال عنف مجددا. في حوالي السـاعة الرابعة من صباح يوم ٢٠ تموز/يوليـه، قتل أربعة أفراد مسـلحين ببنـادق من طراز كلاشـينكوف أربعة أشخاص في ضاحية كوكومان في مدينة دويكو. وأصيب شـخص خامس بجراح بالغة بسـبب إطلاق النـار، وتـوفى لاحقا متأثرا بهـذه الإصابات. لجـأ لمجرمون، الذين طاردهم السكان المحليون، إلى مخيم ناهيبلي للأشخاص المشـردين داخليـا، الواقع بين مدينتي دويكـو وغيغلو. ولدى العلـم بوجود المهاجمين في المخيـم، تدفق على المخيم المدنيون المحليون الذين تسوءهم الأعمال الإجرامية المتكررة.

وجرى نشـر وحدات مـن القـوات الجمهورية لكوت ديفوار والشـرطة الوطنية وإدارة شـرطة دويكو حول المخيم. بيد أن النشـر الأول والثاني من جانب كتيبة من عملية الأمم المتحـدة في كوت ديفوار، كانت تحرس المخيم، لم ينجحا في وقـف الحشـد الثائر الذي دخل المخيم. فقـد ما مجموعه ١١ شـخصا حياتهم في الأعمال البربرية التي وقعت يوم ٢٠ تموز/ يوليه في دويكو.

وأدان الرئيـس ألاسـان واتارا، الـذي كان خارج البلد آنـذاك، تلك الأعمال الإجرامية، بمجرد أن عرف بالأحداث. يود وفدي أن يؤكد مجددا هنا أمام مجلس الأمن إدانته القاطعة لتلك الأعمال، التي لا مبرر لها.

تولى المدعي العام في بلـدي القضية وفتح تحقيقا لتحديد المسؤولين. ويـود وفدي أن يؤكـد للمجلس أنه ستجري ملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم ومن ساندوهم وتقديمهم إلى العدالة لتحمل المسؤولية عن أفعالهم. بيد أن تدابير عاجلة اتخذت بالفعل لتحقيق استقرار الحالة.

تشمل تلك التدابير الدعم من جانب عملية الأمم المتحدة في كـوت ديفـوار لكفالة أمـن مقر مجلس البلديـة، مزيد من الانتشـار الأمـني الذي يتألف مـن أفراد القـوات الجمهورية لكوت ديفوار والشـرطة الوطنية والشرطة المحلية، ودوريات مشـتركة ايفوارية ومن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لإعادة النظام في جميع ضواحي دويكو وحفظه، ونشـر كتيبة لتعزيز نظـام الأمن الراهن. وفي الأيام المقبلة، سـيجري إيفاد وفـود حكومية إلى دويكـو والمناطق المجاورة من أجل، أولا، تكوين رؤية واضحة بشـأن الحالتين الإنسانية والأمنية، ثانيا، تقـديم المسـاعدة إلى السـكان المحليـين عن طريق مسـاعدة الأشـخاص المشردين على العودة إلى قراهم وعن طريق إنشاء مكتب لتوزيع المعلومات والاسـتماع للشـكاوى، ثالثا، نشر المعلومات عن الخطوات الجديدة التي اتخذتها الحكومة. سـتظل هذه التدابير قائمة حتى إشعار آخر بينما ننتظر التوصل إلى حل نهائي لقضية الأشخاص المشردين داخليا في دويكو.

وفي ضـوء هذه الخلفية، اتخـذ مجلس الأمن للتو بالإجماع القـرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، الـذي يجـدد ولايـة عملية الأمم المتحـدة في كوت ديفوار حـتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣. جاء نص القرار نتيجة مشـاورات مكثفة فيما بين أعضاء المجلس، الذين كان دافعهم الوحيد طول الوقت هو الإسـهام في عودة الأمن والاسـتقرار والسـلام الدائم في كوت ديفوار. ولذلك يود وفدي أن يشكر أعضاء المجلس ويعرب عن امتنان شعب وحكومـة كـوت ديفـوار لالتزامهم المسـتمر ودعمهم القيم للسـلام والديمقراطية في بلدنـا. أود أن أدلي بالتعليقات التالية في ما يتعلق بالقرار.

على الجبهة الأمنيـة، نرحب بتصميم المجلس على وضع حمايـة المدنيين في صميم ولايـة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. لكننا نأسـف أن المجلـس لم يوافق على طلبنا الإبقاء على القـوام الأصلي لقـوات العملية، الـذي تم الآن تخفيضه بمقـدار كتيبة. غير أننـا، بالنظر إلى التقـدم الذي تحقق حول أبيدجان والمدن الرئيسـية الأخـرى في البلد، فإننا نظل واثقين أن إعادة تشكيل العملية ستجري بطريقة لن يحدث بها تقليص عـدد القوات بأي حـال من الأحوال فراغا أمنيـا. وعلى أية حال، تجدر الإشـارة إلى أن مجموع عدد القوات بموجب هذا القرار أكبر مما كان خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

وعـلاوة على ذلك، يود وفدي أن يعرب عن رضاه التام عـن قـرار المجلس الإذن فورا بنقل ثـلاث طائرات هليكوبتر هجومية تنتشر حاليا لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمـم المتحدة في كوت ديفوار. كما أشـرنا خلال الإحاطة الإعلاميـة التي عقدت في ١٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.6808)، فإن هذه خطوة تمس الحاجة إليها بغية تعزيز قدرة العملية على ردع التهديدات المزعزعة للاستقرار والتصدي لها.

ونرحـب أيضا بأن القرار يقر بأهميـة التعاون بين عملية الأمـم المتحدة في كوت ديفوار وقـوات كوت ديفوار، وبين كـوت ديفـوار وليبيريا، وبين عملية الأمـم المتحدة في كوت ديفـوار وبعثـة الأمم المتحـدة في ليبيريا، وفيما بـين الجماعة الاقتصاديـة لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ويشجعه.

وفي مـا يتعلـق بإصـلاح قطـاع الأمن ونزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج، فإن القـرار الذي اتخذ للتو يوجه رسالة واضحة بشأن الحاجة الماسة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن ونزع السـلاح والتسريح وإعادة

الإدماج. هذا أمر موضع اهتمام لوفدي. ونود أن نشير إلى أن الرئيس واتارا، شأنه شأن القرار، يولي أكبر قدر من الاهتمام لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيقدم الفريق العامل الذي شكله بشأن هذه المسألة استنتاجاته في ٣١ تموز/يوليه. وسوف أبلغ المجلس بالتأكيد بهذه الاستنتاجات، وأود أن أشكر مقدما المجتمع الدولي على دعمه لتنفيذ ذلك.

وفي مجال التعمير والوطني والعدالة الانتقالية، يشاطر وفدي أيضا مجلس الأمن آراءه. وفي ضوء أعمال العنف الأخيرة في مخيم الأشخاص المشردين داخليا، فإن قرار اليوم يشجع لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة على اعتماد برنامج عريض القاعدة وزيادة أنشطتها في جميع أنحاء البلد.

كما نتفق مع المجلس الذي يؤكد في القرار على الروابط بين تحقيق المصالحة وإحقاق العدالة بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء على الصعيد الوطني. ونعتقد أن زيادة التشديد على المسؤولية الفردية ونزاهة القضاء، من جهة، وإجراء المزيد من التحقيقات الشاملة في المسائل المتصلة بالهوية والمنازعات على الأراضي، من جهة أخرى، سيساعدان على منع وقوع أعمال العنف فيما بين الطوائف وإيجاد الاستجابات المناسبة لها. وعلى هذا المنوال، ووفقا للقرارات التي أُقرت في الحلقة الدراسية التي عقدتها الحكومة في حزيران/يونيه، ومكنت من تحديد طبيعة النزاعات، فإن الدولة ملتزمة بالتوصل إلى تسوية نهائية للمنازعات في المناطق الريفية والحضرية.

وأما فيما يتعلق بالحوار السياسي ودعم الانتخابات المحلية، فإن القرار يثني بصورة مستصوبة على المبادرات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الحوار السياسي مع المعارضة، بما فيها الأحزاب السياسية غير الممثلة في الجمعية الوطنية. وقد مكننا الحوار السياسي الذي بدأته الحكومة مع أحزاب المعارضة من وضع إطار لمواصلة الحوار، الغرض منه كفالة مراعاة جميع الآراء والمواقف بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. إن تنفيذ مجموعة الإجراءات المنبثقة عن المعتكف السياسي الذي نظم في غران - باسام في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل سيعزز هذا الحوار المتواصل والجامع فيما بين أبناء كوت ديفوار بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بتنمية بلدنا. ومن بين الأهداف المباشرة للحوار تشجيع المعارضة السياسية على المشاركة في الانتخابات المحلية المقبلة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بتنويه القرار بطلب حكومة بلدي المقدم إلى المجلس للحصول على المساعدة الانتخابية، ويأمل أن يمكننا الدعم المرتقب من الأمم المتحدة من إجراء الانتخابات المحلية في ظل أحسن الظروف الممكنة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، يشدد القرار بشكل خاص على أهمية محاكمة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن مركزهم أو انتمائهم السياسي. ويشير القرار إلى أهمية تزويد قوات حفظ القانون والنظام بالتدريب الكافي في مجال حقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي وحقوق اللاجئين، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحماية الأطفال والعنف الجنساني. كما يحث القرار الحكومة الإيفوارية على مواصلة تعاونها مع محكمة العدل الدولية.

ويتف وفد بلدي تماما مع ما يعرب عنه المجلس من آراء في القرار، وفي ذلك السياق، يؤكد مجددا التزام الرئيس واتارا بسياسة عدم التسامح المطلق مع الإفلات من العقاب.

وبفعل الاعتبارات الإقليمية الناجمة عن الحالة الأمنية في غرب كوت ديفوار، فإن القرار يشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على وضع استراتيجية للمنطقة دون الإقليمية بغية مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة العابرة للحدود، والاتجار بالأسلحة الخفيفة

وجميع أنواع الاتجار غير المشروع. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على التزام الرئيس واتارا، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال شهر تموز/يوليه، ببذل قصارى جهوده لحل الأزمات التي تتخبط فيها منطقتنا دون الإقليمية وقارتنا، على نحو ما أثبته مؤخرا في أديس أبابا.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يجدد شكره لشعب وحكومة كوت ديفوار على الاهتمام الذي يبديه المجلس دوما بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في بلدنا. وبالتالي، أود أن أؤكد للمجلس كامل إرادة حكومة كوت ديفوار لمواصلة التعاون التام في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في القرار الذي اتخذ للتو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.